

"المؤتمر الوزاري الثاني حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر  
الإسلامي".  
القاهرة  
24-25 نوفمبر 2008

المحور الثالث

"تعزيز مشاركة المرأة في آليات صنع القرار على الصعيدين المحلي والوطني".

فلسطين

وزارة شؤون المرأة

إلعداد:

[amein0003@hotmail.com](mailto:amein0003@hotmail.com) أمين عاصي/ مدير دائرة الدراسات والسياسات

[samins77@hotmail.com](mailto:samins77@hotmail.com) سامي سحويل/ رئيس قسم الدراسات الاقتصادية

وزارة شؤون المرأة - فلسطين

تلفون: 0097022423315 أو 0097022420651

فاكس: 0097022422175

ص.ب: 4616 - البيرة - رام الله

في هذه المداخلة سنناقش قضيتين أساسيتين:  
أولاً: لماذا مشاركة المرأة في صنع القرار.  
ثانياً: كيف نعمل على تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار.

حتى يتسنى لنا مناقشة هاتين القضيتين لا بد لنا من وضعكم في صورة واقع المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية، لما لها انعكاس على عملية صنع القرار، والمشاركة فيه.

يمكن تقسيم واقع المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية، إلى ثلاث مراحل أساسية:  
**المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل عام 1984، وأبرز أحداث هذه المرحلة:**

- منذ بداية القرن العشرين والمرأة الفلسطينية تشارك في معركة الاستقلال السياسي، والاجتماعي. حيث كانت الجمعيات الخيرية النواة الأولى لهذه المشاركة، الذي يضمن لها الاندماج في قضايا المجتمع الحياتية.
- إلا أن الظروف التي مرت بها فلسطين، من: حروب، ودمار، وقتل، وتشريد، بلورت اتجاهاً سياسياً للمرأة، تمثل بالمظاهرات، والاعتصامات، وتقديم عرائض الاحتجاج.
- يذكر للمرأة أن أول نشاط سياسي قمن به، هو: مظاهرة احتجاج في العفولة ضد بناء أول مستوطنة عام 1893. وشاركت في نشاطات أخرى، كان أهمها: معركة البراق عام 1929، حيث استشهد فيها تسعة نساء برصاص الجيش البريطاني. هذا الحدث أدى إلى زيادة نضالها لتغيير أوضاعها السياسية، والاقتصادية، التي ألّمت بها نتيجة الاعتقال، والقتل، والضرب، وهدم البيوت، التي نفذتها سلطات الانتداب البريطاني.
- نتيجة لهذه الظروف عقدت أول مؤتمر نسائي فلسطيني في مدينة القدس عام 1929، وشكلت فيه لجنة تنفيذية، سميت " اللجنة التنفيذية لجمعية السيدات العربيات". في نفس العام أنشأ، " الاتحاد النسائي العربي في القدس، وأنشأ آخر في نابلس".

**المرحلة الثانية: مرحلة 1948-1967 (مرحلة النكبة والقتل والتشريد):**

- في هذه المرحلة شهد المجتمع الفلسطيني النكبة، وأثارها المدمرة على كافة النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، خلال ذلك نشطت المؤسسات النسوية في توفير دور للأيتام، وإغاثة الأسر المنكوبة، كالغذاء، والماء، والمسكن، والملبس. لهذا تأسس عام 1965 تنظيم شعبي نسائي، تحت أسم "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية"، وكان هدفه تنظيم الوضع الاجتماعي، والسياسي، بين صفوف النساء في الوطن المحتل .
- مع تشكيل هذا النظام امتدد دور المرأة ليشمل العمل الوطني، إضافة للعمل الاجتماعي، بالمشاركة بعمليات عسكرية في الأرض المحتلة. حيث ضمت الأجهزة العسكرية عدداً من

النساء يتدرين على السلاح والمقاومة، بجانب الرجل، يأتي هذا بعد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، ووعيها لمدى أهمية مشاركة المرأة في العمل السياسي، والاجتماعي، والعسكري.

- إذ تشارك المرأة بنسبة 7.5% في مؤسسة المجلس الوطني الفلسطيني، وهي أعلى هيئة في منظمة التحرير الفلسطينية، بمعنى أن هناك 56 عضواً من النساء، من أصل 744 عضواً. أما المجلس المركزي فهناك 5 نساء من أصل 124 عضواً. أما اللجنة التنفيذية، فيبلغ عدد النساء فيها صفر.
- حتى نهاية عام 1967 كان ما يقارب 68 جمعية نسائية تعمل في مجال الفعل الخيري، والإغاثة النسائية، مبتعدة عن العمل السياسي.

### المرحلة الثالثة: مرحلة 1978 - 2004:

- أن النقلة النوعية للمرأة حدثت في عام 1978، حيث تم تشكيل الأطر النسوية بقرار من الفصائل الفلسطينية، وهدف هذا القرار: إلى تأطير النساء عبر الأحزاب في كافة مناحي سكناهم (المدينة، الريف، المخيم)، وتكمن أهمية هذا القرار في تأطير شرائح المجتمع كافة، دون الاهتمام بشرائح على حساب أخرى. ونشطت النساء في مجالات الحياة المختلفة: السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والصحية، والوطنية.
- لعل أهم نشاط كان في عام 1987، والتي ظهرت خلالها بصورة واضحة في نضالها، من خلال المظاهرات، والتعرض للضرب والسجن، والمشاركة في بعض العمليات المسلحة، فظهرت قيادات نسوية في عدد من الأحزاب.
- في عام 1991 جرت مفاوضات مدريد، حيث ضم طاقم شؤون المفاوضات 66 امرأة من أصل 366 مشاركا.
- بعد اتفاق أوسلو وتوقيع في عام 1993، تغير الوضع الفلسطيني على الساحتين: الخارجية، والداخلية، ومن مؤشرات ذلك: قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، ممثلة للشعب الفلسطيني. حيث قامت السلطة ببناء المؤسسات، واعتماد القوانين، وإجراء الانتخابات في عام 1996 حيث فازت 5 نساء في المجلس التشريعي، بنسبة 5.6% من مجموع الفائزين والفائزات. كما انتشرت مؤسسات المجتمع المدني المتعلقة بالمرأة، وحقوقها، ومطالبها، وتوفير الحماية لها في عدة مجالات، أهمها: النفسية، والصحية، والسياسية.

لكن رغم أهمية الدور الذي لعبته المرأة من خلال الجمعيات، والاتحاديات، ورغم التضحيات التي قدمتها في ظل النضال الفلسطيني، إلا أن مجالها في مؤشرات المشاركة السياسية وتمثيلها فيه مازال ضعيفاً، خاصة فيما يتعلق بصنع القرار سواء كان على الصعيد المحلي، أو الوطني.

#### واقع المرأة في صنع القرار:

#### النساء في المجالس المحلية:

بلغ معدل مشاركة النساء في المجالس المحلية 18% للعام 2004 بعد أن كانت 1.8% في العام 2000.

إن السبب الرئيسي في ارتفاع معدل المشاركة إلى 18%، هو الكوتا النسائية التي عملت عليها وزارة شؤون المرأة مع مؤسسات المجتمع المدني، حيث نصت على وجود امرأتين في كل مجلس محلي كحد أدنى.

#### المجلس التشريعي:

- جرت انتخابات المجلس التشريعي وفقاً للنظام المختلط (الدوائر والنسبي)، وقد ارتفع عدد أعضاء المجلس التشريعي من 88 عضواً للعام 1996 إلى 132 عضواً في عام 2006.
- ترشحت 15 امرأة على نظام الدوائر، لم تفز أي منهن.
- ترشحت 71 امرأة على القوائم (التمثيل النسبي) وقد فازت 17 امرأة.

إن الذي ساعد وصول النساء المجلس التشريعي هو النظام النسبي، إذ أن القانون أجبر القوائم على ترشيح امرأة واحدة على الأقل في أول ثلاث أسماء، ومن ثم امرأة في الأربعة الأسماء التي تليها، وامرأة في كل خمسة أسماء بعد ذلك. من هنا يتضح لنا بأن التمثيل النسبي للنساء هو أفضل بكثير من نظام الدوائر.

أما بالنسبة للسفيرات فقد بلغ عددهن خمسة سفيرات حتى آذار 2008، كما ارتفعت نسبة القاضيات إلى 12%، ليبلغ عددهن 20 قاضية حتى آذار 2008. أما على مستوى تواجد النساء في القطاع الحكومي، فتبلغ نسبتهن 37%، فيما تبغ نسبة النساء في الإدارات العليا في الجهاز الحكومي 13%.  
لماذا إذا مشاركة المرأة في صنع القرار:

أن الدور الذي قامت به المرأة الفلسطينية على الصعيد الوطني، والمشاركة في الحياة السياسية العامة دور كبير، حيث كان له عظيم الأثر على الصمود الفلسطيني، في وجه التحديات التي واجهها وواجهها.

من هنا كان لا بد من مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وعدم تهميشها، أو اعتبارها تابع للرجل، لكن الواقع يظهر تدني نسبة تواجد النساء في مواقع صنع القرار، كما بينا سابقا. إن تحقيق التنمية والتنمية المستدامة عنوان تحدي الشعوب التي ترسخ تحت الاحتلال، لا وبل كل الدول النامية، وهي بحاجة لتضافر كافة الجهود في سبيل تحقيق ذلك، ومما لا شك فيه أن النساء تشارك بجانب الرجل في كافة نواحي الحياة، بينما يتحكم الرجل في اتخاذ القرار، من هنا لا بد لنا أن نؤكد أن إهمال المرأة في عملية اتخاذ القرار سيؤدي إلى إعاقة تحقيق التنمية على الصعيدين المحلي والوطني، بل على مستوى الأسرة. إن مشاركة النساء في عملية صنع القرار، سيؤدي إلى التعرف على احتياجات النساء الحقيقية والضرورية.

#### كيف نعمل على تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار:

إن الإحصاءات الحديثة على المستوى العربي تظهر أن ما نسبته 75% من الشعب العربي يؤمنون بمشاركة المرأة في الحياة السياسية. لعل هذه النسبة تعطي مؤشرا واضحا على نجاح المؤسسات النسوية في كل أنحاء الوطن العربي في نشر الوعي والتنقيف لأهمية مشاركة النساء في الحياة السياسية، وصنع القرار. لكن الإيمان بالقضية غير كاف، على الرغم من أهميته الكبيرة، ونحن نريده واقع ملموس.

إذ إننا نسعى إلى:

1. زيادة تمثيل النساء في المجلس الوزاري، وأن لا يكون تمثيل النساء هامشي أو لذر الرماد في العيون.
2. زيادة نسبة النساء في المجالس المحلية، والمجلس التشريعي.
3. زيادة نسبة النساء اللواتي يمثلن فلسطين في السفارات الخارجية.
4. تطوير إمكانيات النساء الشاعرات لمناصب الإدارة العليا في الجهاز الحكومي و السعي لإيجاد مؤسسة حقيقية للنوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية.
5. تطوير إمكانيات النساء الشاعرات للمناصب في المجلس التشريعي والمجالس المحلية.
6. توفير سياسة تشجع على زيادة نسبة العاملات في السلطة القضائية وتعزيز دورهن.
7. توفير بيئة قانونية تساعد على زيادة نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية.
8. نشر الوعي والتنقيف في صفوف الجماهير، حول أهمية تواجد النساء بقوة في صنع القرار.

إن تحقيق هذه الأهداف ليس بالأمر السهل، أو البسيط، وهي بحاجة إلى مجهودات كبير، وآليات عمل منظمة، ولعل أهم الآليات التي من الممكن العمل عليها في سبيل تحقيق هذه الأهداف:

- إعداد دراسة تفصيلية حول مشاركة المرأة في صنع القرار، من حيث الأهمية، والأثر.
  - مراجعة القوانين المحلية والدولية التي تساهم وتساعد في وصول النساء إلى مواقع صنع القرار.
  - يجب توحيد الجهود بين المؤسسات النسوية، سواء كانت حكومية أو أهلية في سبيل تحقيق هدف واحد.
  - مراجعة تجارب بعض الدول الناجحة التي ساهمت سياستها في تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار.
  - مراجعة السياسات الحكومية والخاصة، ومعرفة مدى توافقها مع مشاركة المرأة في صنع القرار.
  - دراسة الأنظمة الانتخابية، واختيار النظام الانتخابي الأنسب، الذي يساعد في وصول المرأة للمجلس التشريعي والمجالس المحلية.
  - رفع نسبة الكوتا إلى 20%.
  - إعداد مذكرات تفسيرية وقانونية تخاطب المسؤولين بقانونية، وأخلاقية مشاركة المرأة صنع القرار بنسب أكبر من تلك الموجودة عليه الآن.
  - إعداد ورش عمل لتبيان أهمية مشاركة المرأة في صنع القرار، وأهميه انتخابها، وأهمية الثقة بها كقائدة.
- نهاية لا بد أن نختم بالتأكيد على أن الذي يوصل الرجال لصناعة القرار هن النساء بنسبة 50%، وعند وصول الرجال إلى مناصبهم يتخذون قراراتهم لصالح الرجال بنسبة 90%، من هنا لا بد لنا من وضع استراتيجية موحدة لمساهمة المرأة بنسبة 30% في عملية صنع القرار على الأقل.